الاستجواب الثاني لرئيس الحكومة والـ 42 في تاريخ الحياة النيابية يفتح الباب أمام كل الخيارات

الاستجواب قُدّم في لحظات انشغل فيها الجميع بأنباء انفراج الأجواء واستعداد الحكومة لإصدار بيان حول الفالي

مساعي السلطان كادت تنجح في نزع فتيل الأزمة

القاعة النيابية اكتظت بالإعلاميين الذين التفوا حول عبدالله البرغش ود.وليد الطبطبائي ومحمد هايف بعد خروجهم من مكتب الأمين العام الذي تسلم منهم استجواب رئيس الحكومة (هاني الشمري)

لم تفلح جميع الجهود والوساطات والمساعي في تجنيب البلاد أزمة استجواب رئيس الوزراء، فطوال يوم أمس حتى الساعة 1,20 ظهرا سادت أجواء انفراج الأزمة، خصوصا بعد بيان وزارة الداخلية حول مغادرة الفالي غدا الخميس مع وضعه على قائمة الممنوعين من دخول البلاد.

وبعد تصريح النائب خالد السلطان للصحافيين بانتهاء أزمة الاستجواب بدأ حفل الغداء الذي أقامه رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي على شرف رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد.

لكن وعلى غير المتوقع فوجئ الجميع بحراك غير عادي بجوار مكتب الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري وأجواء غير مستقرة في الأروقة الخلفية للمجلس تلاها انصراف جميع الإعلاميين من البهو الكبير الى الممر الفاصل بين المدخل والأمانة العامة حيث تواجد النواب الثلاثة مقدمو استجواب رئيس الحكومة يحملون في ايديهم أظرفا لم يكتب عليها شيء باستثناء النائب الطبطبائي الذي كان يحمل نسخة من الاستجواب مذيلة بتوقيع النواب مقدمي الاستجواب.

إلى ذلك أعلن النائب محمد المطير تراجعه عن المشاركة في تقديم الاستجواب ودخول النائب عبدالله البرغش مكانه، ليختتم المجلس يوم عمله أمس بالحدث الأهم خلال الدورة البرلمانية الحالية ويدخل في نفق المجهول وسط التكهنات التي بدأ يطلقها البعض ابتداء من الحل غير الدستوري ثم مرورا بالحل الدستوري ثم إحالة الاستجواب الى اللجنة التشريعية وصولا الى التصويت على عدم دستوريته، وإحالته للمحكمة الدستورية.

وبعد إنهاء يوم العمل انصرف الجميع دون علم بما سيحدث اليوم سوى حقيقة ان استجواب رئيس الحكومة قُدّم وفتح الباب لكل الاحتمالات.

الجدول الزمني لأحداث يوم الاستجواب

فاري المطيري

□ 9,10 تقريبا اول الواصلين الى المجلس من الباب الخلفي د.وليد الطبطبائي.

□ 9,30 تقريبا تلاه في الوصول النائب محمد المطير ايضا من الباب الخلفي ثم وصل النائب محمد هايف من الباب الرئيسي وتزامن وصوله مع قدوم رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي.

□ دخل الخرافي اثناء اجراء مكالمة هاتفية معه فطلب من محمد هايف الانتظار ريثما ينهي مكالمته الهاتفية حيث يريد الحديث معه في أمر هام.

□ وبعد الانتظار خاطب الخرافي هايف واخبره بأن هناك بيانا حكوميا سيصدر قبل الظهر ويتمنى الاستماع اليه وبناء الحكم عليه.

□ 11,20 تقريبا اذاعة البيان الحكومي «الداخلية».

□ الغى النائب محمد هايف اجتماع لجنة الظواهر السلبية والتي كان يرأسها المزمعة اقامته مع وزارة المواصلات وذلك لانشغاله.

□ بعد اجتماع الاعضاء المستجوبين هايف والطبطبائي والبرغش حول بيان الداخلية اجرى النائب عبدالله البرغش مكالمة مع هايف والطبطبائي.

□ اقاموا صلاة الظهر جماعة في مكتب النائب المطير كل من هايف والمطير والطبطبائي.

□ بعد الصلاة: دخل النائب البرغش على الاعضاء المستجوبين واصر على ادخال اسمه ضمن صحيفة الاستجواب مما كان سببا في تأخيرهم الى ما بعد (الواحدة ظهرا).

□ تنازل النائب محمد المطير للنائب عبدالله البرغش لارفاق اسمه في الاستجواب بدلا منه.. «التجمع السلفي سحب المطير».

□ اثناء ذلك كله انزل خالد سلطان بن عيسى بيانه كما حاول د.علي العمير اقناع الاعضاء المستوجبين بالعدول عن الاستجواب وذلك بتردده على مكتب المطير.

□ كان سبب تأخير تقديم الاستجواب ادراج اسم البرغش بدلا من المطير.

□ 1,20 تقريبا خرج المستجوبون من مكتب المطير مباشرة الى مكتب علام الكندري الذي لم يكن موجودا انذاك.

□ تطوع بعض الصحافيين لاستدعاء علام الكندري، حيث اخبرهم الكندري بأن هاتفه في وضعه العادي وليس على الصامت (السايلنت) وهو بانتظار اتصال المستجوبين، لكن الصحافيين اخبروه بأن المستجوبين في مكتبه وهم في انتظاره.

□ تسلم الكندري صحيفة الاستجواب.

□ اقيم مؤتمر صحافي بمناسبة تقديم الاستجواب.

□ عاد الاعضاء المستجوبون بعد تقديم الاستجواب الى مكتب عبدالله البرغش للاجتماع ومناقشة الامور بينهم حتى الساعة 2,15 تقريبا.

البورصة.. ارتفاعاً وانخفاضاً

كلما تسارعت الاحداث سلبا او ايجابا، كان مؤشر البورصة في المقابل يتسارع ارتفاعا وهبوطا، ولأن مجلس الامة شهد امس انباء متضاربة حول سحب الاستجواب ثم تردد انهم سيقدمونه ثم صدر تصريح يفيد بأن الاستجواب لن يقدم، كل تلك الاخبار اثرت على البورصة وكان المؤشر على النحو التالي:

- فتح السوق على انخفاض وصل اقصاه اول ربع ساعة نحو 50 نقطة.
- الساعة 9,30 ارتفع 21 نقطة (انباء عن بيان حكومي حول قضية الفالي ووجود وساطة).
- الساعة 10 ارتفع 80 نقطة (اخبار عن مفاوضات لحل الازمة وتأجيل تقديم الاستجواب).
- الساعة 11,30 انخفض المؤشر 30 نقطة (متزامنا مع اجتماع النواب المستجوبين).
- الساعة 12 انخفض المؤشر 75 نقطة (اخبار عن استحكام الأزمة ودخولها الطريق المسدود).
- الساعة 12,29 انخفض المؤشر 39 نقطة (انسحاب المطير ودخول البرغش بدلا منه موقعا على الاستجواب).
- الساعة 12,30 ارتفع المؤشر 30,6 نقطة (اعلان النائب خالد السلطان عن تأجيل تقديم الاستجواب).

أكد أن التحريض على وقف العمل بالدستور أمر مرفوض

المقاطع: مآخذ دستورية جوهرية على الاستجواب ومعظم ما ورد في محاوره لا علاقة له بالسياسة العامة للحكومة

آلاء خليفة

قال الخبير الدستوري د.محمد المقاطع، في تصريح خاص لـ «الأنباء» حول مدى دستورية الاستجواب الذي قدم امس لرئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد: اطلعت على بنود الاستجواب المقدم من الاعضاء الثلاثة، وقرأت المحاور التي تضمنها، واقول مع كل التقدير والاحترام للاخوة مقدمي الاستجواب: هناك مآخذ دستورية جوهرية على استجوابهم، فمعظم ما ورد في محاوره ليست له علاقة بالسياسة العامة للحكومة، بل الكثير من موضوعاته تمت في ظل وزارات سابقة وفقا لما انتهت اليه المحكمة الدستورية لا تجوز مساءلة الوزير او الحكومة عن قرارات او سياسات تمت في ظل وزارات سابقة ما لم يتم تبنيها من جديد.

وتابع قائلا: بل غالبية ما ورد في الاستجواب ومحاوره خالية من وقائع محددة وغلبت عليه عبارات مرسلة، لذلك ارى انه باستطاعة مجلس الامة والحكومة التعامل مع هذا الاستجواب وفقا للاطر والقنوات الدستورية بعيدا عن اي انفعال او تشنج، فالاستجواب اداة دستورية يمارسها النواب وفقا لتقديراتهم، وفي اطار الضوابط والاحكام المقررة في الدستور، ولا يجوز التفريط في هذه الضوابط من الناحية الدستورية.

كما شدد د.المقاطع على انه لا يجوز التدافع من اجل التحريض على الدستور ووقف العمل به، فهذا امر مرفوض.

د.محمد المقاطع

بيان «الداخلية» لاحتواء الأزمة

في محاولة لاحتواء الأزمة بموجب وساطة قام بها رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي والنائب خالد السلطان، أصدرت وزارة الداخلية بيانا أكدت فيه ان باقر سيد احمد راغب (الفالي) سيغادر الكويت غدا بعد انهاء جميع الاجراءات والالتزامات الخاصة به في البلاد. وقال مصدر في الوزارة ردا على سؤال لـ «كونا» انه تأكيدا لما سبق وأعلنته السلطات الأمنية فإن الفالي سيغادر البلاد غدا، علما ان اسمه مدرج في قائمة الممنوعين من دخول البلاد.

الاستجواب الثاني

يُعد استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الذي قُدم امس الثاني في سيرة الحياة البرلمانية الكويتية، إذ شهد عام 2006 سابقة برلمانية حدثت للمرة الأولى في تاريخ الكويت عندما قدم النواب احمد السعدون واحمد المليفي ود.فيصل المسلم استجوابهم لسموه على خلفية ازمة الدوائر الانتخابية، وانتهى الأمر حينها بحل مجلس الأمة حلا دستوريا، فهل يكون مصير هذا الاستجواب كمصير سابقه؟

أمين عام مجلس الأمة علام الكندري يتحدث للصحافيين بعد تسلمه الاستجواب

البرغش والطبطبائي وهايف امام قاعة الصحافيين بعد تقديمهم صحيفة الاستجواب

محمد هايف متجها لاجتماع التجمع السلفي قبيل تقديم الاستجواب